**جامعة صالح بوبنيدر - قسنطينة 3 -**

**كلية العلوم السياسية**

**محاضرة بعنوان :**

**سياســــــــــــة الإنفــــــــــاق العـــــــــــــام**

**تندرج تحت مقياس : السياسات العامة المالية**

**موجهــــــــــــــة لطلبــــــــــــــة السنـــــــــــــة الأولى ماستر**

**ــــ سياسات عامة ــــ**

**اعداد الأستاذة : قويـــــــــــدر ابتســـــــــــام**

**السنة الجامعية : 2019 - 2020**

**المحور الثاني : سياســــــــة الإنفـــــــــــــــــــاق العــــــــــــــــــام**

ﺗﺮﺟﻊ أهمية ﺍﻟﻨﻔﻘﺎﺕ ﺍﻟﻌﺎﻣﺔ إلى ﻛﻮﻧﻬﺎ ﺍﻷﺩﺍﺓ ﺍلتي ﺗﺴﺘﺨﺪﻣﻬﺎ ﺍﻟﺪﻭﻟﺔ في تحقيق ﺍﻟﺪﻭﺭ ﺍﻟﺬﻱ ﺗﻘﻮﻡ ﺑﻪ في مختلف ﺍﻟﻤﺠﺎﻻﺕ و الميادين .

**1 ـ تعريف النفقات العامة :**النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام قصد تحقيق منفعة عامة

من خلال التعريف السابق يمكن أن نقول أن للنفقة العامة خصائص أساسية هي :

**-** أنها مبلغ نقدي .

- تصدر عن شخص معنوي عام .

- تهدف إلى تحقيق منفعة عامة.

**2 ـ تقسيمات النفقات العامة :** يمكن تصنيف النفقات العامة حسب المعايير التالية :

**أ ـ حسب آثارها على الدخل الوطني :** تنقسم إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية .

**فالنفقات ﺍﻟﺤﻘﻴﻘﻴﺔ الفعلية** هي تلك ﺍﻟﻨﻔﻘﺎﺕ ﺍﻟﱵ ﺗﺼﺮﻓﻬﺎ ﺍﻟﺪﻭﻟﺔ ﻣﻘﺎﺑﻞ ﺍﳊﺼﻮﻝ ﻋﻠﻰ ﺳﻠﻊ ، ﺧﺪﻣﺎﺕ ﺃﻭ ﺭﺅﻭﺱ ﺃﻣﻮﺍﻝ ﺇﻧﺘﺎﺟﻴﺔ ﻓﺎﻟﻨﻔﻘﺎﺕ ﺍﻟﻌﺎﻣﺔ ﻫﻨﺎ ﺗﺆﺩﻱ ﺇﱃ ﺣﺼﻮﻝ ﺍﻟﺪﻭﻟﺔ ﻋﻠﻰ ﻣﻘﺎﺑﻞ ﻟﻺﻧﻔﺎﻕ ﺳﻠﻌﺔ ، ﻋﻤﻞ، ﺧﺪﻣﺔ ، .....الخ ﻛﻤﺎ ﺗﺆﺩﻱ ﺇﱃ ﺧﻠﻖ ﺩﺧل قومي يضاف إلى ﺑﺎﻗﻲ ﺍﻟﺪﺧﻮﻝ ﺍﳌﻜﻮﻧﺔ ﻟﻠﺪﺧﻞ ، **أما النفقات ﺍﻟﺘﺤﻮﻳﻠﻴﺔ هي** ﺗﻠﻚ ﺍﻟﻨﻔﻘﺎﺕ ﺍﻟﱵ ﻻ ﻳﺘﺮﺗﺐ ﻋﻠﻴﻬﺎ ﺣﺼﻮﻝ ﺍﻟﺪﻭﻟﺔ ﻋﻠﻰ ﺳﻠﻊ ﻭﺧﺪﻣﺎﺕ ﻭﺭﺅﻭﺱ ﺃﻣﻮﺍﻝ، ﺇﳕﺎ ﲤﺜﻞ ﲢﻮﻳﻞ ﳉﺰﺀ ﻣﻦ ﺍﻟﺪﺧﻞ ﺍﻟﻘﻮﻣﻲ ﻋﻦ ﻃﺮﻳﻖ ﺍﻟﺪﻭﻟﺔ ﻣﻦ ﺑﻌﺾ ﺍﻟﻔﺌﺎﺕ ﺍﻻﺟﺘﻤﺎﻋﻴﺔ ﻛﺒﲑﺓ ﺍﻟﺪﺧﻞ ﺇﱃ ﺑﻌﺾ ﺍﻟﻔﺌﺎﺕ ﺍﻷﺧﺮﻯ ﳏﺪﻭﺩﺓ الدخل ﻭﻣﺜﺎﻝ ﺫﻟﻚ ، ﺍﻹﻋﺎﻧﺎﺕ ﻭﺍﳌﺴﺎﻋﺪﺍﺕ ﺍﻻﺟﺘﻤﺎﻋﻴﺔ ﺍﳌﺨﺘﻠﻔﺔ : ﻛﺎﻟﻀﻤﺎﻥ ﺍﻻﺟﺘﻤﺎﻋﻲ ﻭﺍﻹﻋﺎﻧﺎﺕ ﺿﺪ ﺍﻟﺒﻄﺎﻟﺔ ﻭﺍﻟﺸﻴﺨﻮﺧﺔ ﻭﺗﺴﺘﻬﺪﻑ ﺍﻟﺪﻭﻟﺔ ﻣﻦ ﻫﺬﻩ ﺍﻟﻨﻔﻘﺎﺕ ﺇﻋﺎﺩﺓ ﺗﻮﺯﻳﻊ ﺍﻟﺪﺧﻞ و ﻻ ﺗﺆﺩﻱ هذه النفقات ﺇﱃ ﺯﻳﺎﺩﺓ ﺍﻟﺪﺧﻞ ﺍﻟﻘﻮﻣﻲ ﺑﺸﻜﻞ ﻣﺒﺎﺷﺮ ﻓﻬﻲ ﲟﺜﺎﺑﺔ ﺇﺟﺮﺍﺀﺍﺕ ﻟﺘﺤﻮﻳﻞ ﺍﻟﺪﺧﻮﻝ ﻣﻦ ﻓﺌﺎﺕ ﺍﺟﺘﻤﺎﻋﻴﺔ ﻣﻌﻴﻨﺔ ﺇﱃ ﻓﺌﺎﺕ ﺃﺧﺮﻯ.

**ب ـ حسب دوريتها :** تنقسم إلى ﻨﻔﻘﺎﺕ عاﺩﻳﺔ ﻭﻨﻔﻘﺎﺕ ﻏﻴﺮ عادية .

**فالنفقات العادية** هي تلك النفقات التي تتكرر بصورة دورية ومنتظمة في ميزانية الدولة أي في كل سنة مالية ومن أمثلتها أجور ورواتب الموظفين ، نفقات التسيير والأدوات واللوازم التي تتطلبها الإدارات المحلية ،....... الخ ، ولا يقصد بالإنتظام أو التكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته بل تلك التي يتكرر نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من ميزانية لأخرى ، أما **النفقات غير العادية :** فهي النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية في ميزانية الدولة ، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة كالنفقات الإستثمارية الضخمة ، النفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية ، ............الخ .

**ج ـ حسب نطاق سريان النفقة :** تنقسم إلى نفقات مركزية ونفقات محلية .

ﺇﻥ ﺗﻘﺴﻴﻢ ﺍﻟﻨﻔﻘﺎﺕ ﺍﻟﻌﺎﻣﺔ ﺇﱃ ﻧﻔﻘﺎﺕ ﻣﺮﻛﺰﻳﺔ ﻭﻧﻔﻘﺎﺕ ﳏﻠﻴﺔ ﻳﻌﺘﻤﺪ ﻋﻠﻰ ﻣﻌﻴﺎﺭ ﻧﻄﺎﻕ ﺳﺮﻳﺎﻥ ﺍﻟﻨﻔﻘﺔ ﺍﻟﻌﺎﻣﺔ ﻭﻣﺪﻯ ﺍﺳﺘﻔﺎﺩﺓ ﺃﻓﺮﺍﺩ ﺍﻟﻤﺠﺘﻤﻊ ﻛﺎﻓﺔ ﺃﻭ ﺳﻜﺎﻥ ﺇﻗﻠﻴﻢ ﻣﻌﲔ ﺩﺍﺧﻞ ﺍﻟﺪﻭﻟﺔ ﻣﻦ ﺍﻟﻨﻔﻘﺔ ﺍﻟﻌﺎﻣﺔ ، ﻭﺗﻜﻮﻥ **ﺍﻟﻨﻔﻘﺔ ﻣﺮﻛﺰﻳﺔ** ﺇﺫﺍ ﻭﺭﺩﺕ ﰲ ﻣﻮﺍﺯﻧﺔ ﺍﻟﺪﻭﻟﺔ ﻭﺗﺘﻮﱃ ﺍﳊﻜﻮﻣﺔ ﺍﳌﺮﻛﺰﻳﺔ ﺍﻟﻘﻴﺎﻡ ﺑﻬﺎ ﻣﺜﻞ ﻧﻔﻘﺔ ﺍﻟﺪﻓﺎﻉ ﻭﺍﻟﻌﺪﺍﻟﺔ ﻭﺍﻷﻣﻦ .**ﺃﻣﺎ ﺍﻟﻨﻔﻘﺎﺕ ﺍﶈﻠﻴﺔ** ﻭﻫﻲ ﺍﻟﻨﻔﻘﺎﺕ ﺍﻟﱵ ﺗﻘﻮﻡ ﺑﻬﺎ الهيئات المحلية ﻭﺍﻟﱵ ﺗﺮﺩ ﰲﻣﻮﺍﺯﻧﺎﺕ ﻫﺬﻩ ﺍﳍﻴﺌﺎﺕ ، ﻭﲣﺪﻡ ﺑﺎﻷﺳﺎﺱ ﺍﺣﺘﻴﺎﺟﺎﺕ ﻫﻴﺌﺔ ﳏﻠﻴﺔ ﻣﻌﻴﻨﺔ ﻣﺜﻞ ﺍﻹﻧﻔﺎﻕ ﻋﻠﻰ ﺇﻳﺼﺎﻝ ﻣﻴﺎﻩ ﺍﻟﺸﺮﺏ ﻭﺍﻟﻜﻬﺮﺑﺎﺀ والغاز.....الخ

**د ـ حسب ﺍﻟﻮﻇﺎﺋﻒ ﺍﻷﺳﺎﺳﻴﺔ ﺍﻟﺘﻲ ﺗﻘﻮﻡ ﺑﻬﺎ الدولة :** تنقسم إلى نفقات إدارية ، نفقات إقتصادية ونفقات إجتماعية.

* **ﺍﻟﻨﻔﻘﺎﺕ الإدارية** : ﻭﻫﻲ ﺍﻟﻨﻔﻘﺎﺕ ﺍﳌﺘﻌﻠﻘﺔ ﺑﺴﲑ ﺍﳌﺮﺍﻓﻖ ﺍﻟﻌﺎﻣﺔ ﻭﺍﻟﻼﺯﻣﺔ ﻟﻘﻴﺎﻡ ﺍﻟﺪﻭﻟﺔ وﻫﻲ ﺗﺸﺘﻤﻞ ﻋﻠﻰ ﻧﻔﻘﺎﺕ ﺍﻹﺩﺍﺭﺓ ﺍﻟﻌﺎﻣﺔ ﻭﺍﻟﺪﻓﺎﻉ ﻭﺍﻷﻣﻦ ﻭﺍﻟﻌﺪﺍﻟﺔ ﻭﺍﻟﺘﻤﺜﻴﻞ ﺍﻟﺴﻴﺎﺳﻲ، ﻭﺃﻫﻢ ﺑﻨﻮﺩ ﻫﺬﺍ ﺍﻟﻨﻮﻉ ﻣﻦ ﺍﻟﻨﻔﻘﺎﺕ ﻫﻲ ﻧﻔﻘﺎﺕ ﺍﻟﺪﻓﺎﻉ ﺍﻟﻮﻃﲏ.
* **ﻟﻨﻔﻘﺎﺕ الإجتماعية** : ﻭﻫﻲ ﺍﻟﱵ ﺗـﻨﺼﺮﻑ ﺇﱃ ﲢﻘﻴﻖ ﺁﺛﺎﺭ ﺍﺟﺘﻤﺎﻋﻴﺔ ﻣﻌﻴﻨﺔ ﺑﲔ ﺍﻷﻓﺮﺍﺩ ﻭﺫﻟﻚ ﻋﻦ ﻃﺮﻳﻖ ﲢﻘﻴﻖ ﻗﺪﺭ ﻣﻦ ﺍﻟﺜﻘﺎﻓﺔ ﻭﺍﻟﺘﻌﻠﻴﻢ ﻭﺍﻟﺮﻋﺎﻳﺔ ﺍﻟﺼﺤﻴﺔ ﻟﻸﻓﺮﺍﺩ، ﺑﺎﻹﺿﺎﻓﺔ ﺇﱃ ﲢﻘﻴﻖ ﻗﺪﺭ ﻣﻦ ﺍﻟﺘﻀﺎﻣﻦ ﺍﻻﺟﺘﻤﺎﻋﻲ ﻋﻦ ﻃﺮﻳﻖ ﻣﺴﺎﻋﺪﺓ ﺑﻌﺾ ﺍﻟﻔﺌﺎﺕ ﺍﻟﱵ ﺗﻮﺟﺪ ﰲ ﻇﺮﻭﻑ ﺍﺟﺘﻤﺎﻋﻴﺔ ﺗﺴﺘﺪﻋﻲ ﺍﳌﺴﺎﻧﺪﺓ كتقديم ﺍﳌﺴﺎﻋﺪﺍﺕ ﻭﺍﻹﻋﺎﻧﺎﺕ ﻟﺬﻭﻱ ﺍﻟﺪﺧﻞ ﺍﶈﺪﻭﺩ، ﻭﺍﻟﻌﺎﻃﻠﲔ ﻋﻦ ﺍﻟﻌﻤﻞ ......الخ ﻭﺃﻫﻢ ﺑﻨﻮﺩ ﻫﺬﻩ ﺍﻟﻨﻔﻘﺎﺕ ﺗﻠﻚ ﺍﳌﺘﻌﻠﻘﺔ بالتعليم ﻭﺍﻹﺳﻜﺎﻥ ﺍﻟﺼﺤﺔ، .
* **ﺍﻟﻨﻔﻘﺎﺕ ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻳﺔ :** ﻭﻫﻲ ﺍﻟﻨﻔﻘﺎﺕ ﺍﻟﱵ ﺗﺘﻌﻠﻖ ﺑﻘﻴﺎﻡ ﺍﻟﺪﻭﻟﺔ ﲞﺪﻣﺎﺕ ﻋﺎﻣﺔ ﲢﻘﻴﻘﺎ ﻷﻫﺪﺍﻑ ﺍﻗﺘﺼﺎﺩﻳﺔ ﻛﺎﻻﺳﺘﺜﻤﺎﺭﺍﺕ ﺍﳍﺎﺩﻓﺔ ﺇﱃ ﺗﺰﻭﻳﺪ ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩ ﺍﻟﻘﻮﻣﻲ ﲞﺪﻣﺎﺕ ﺃﺳﺎﺳﻴﺔ ﻛﺎﻟﻨﻘﻞ ﻭﺍﳌﻮﺍﺻﻼﺕ، ﻭﳏﻄﺎﺕ ﺗﻮﻟﻴﺪ ﺍﻟﻘﻮﻯ ﺍﻟﻜﻬﺮﺑﺎﺋﻴﺔ، ﻭﺍﻟﺮﻱ ﻭﺍﻟﺼﺮف **..........الخ**

**3 ـ ضوابط وقواعد الإنفاق العام** : وتتمثل في :

ـــــ قاعدة المنفعة العامة أي تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة .

ــــ قاعدة الإقتصاد في النفقات العامة .

ـــــ قاعدة المرونة أي أنه لابد أن تكون سياسة الإنفاق العام مرنة وقادرة على التكيف مع ظروف البلد . كما لابد من تغيير حجم واتجاه الإنفاق العام وفقا لاحتياجات ومتطلبات الاقتصاد الوطني .

ـــــ قاعدة التوزيع العادل وتتطلب هذه القاعدة أن تقوم الحكومة بتخصيص وتوجيه نفقاتها بالطريقة التي تضمن تحقيق العدالة و المساواة بين مختلف فئات المجتمع .

**4 ـــ حدود النفقات العامة و العوامل المؤثرة عليها :**

إن حجم النفقات العامة يتوقف على جملة من العوامل هي :

ــــ تطور دور الدولة .

ــــ النظام الإقتصادي.

ــــ الدورات الاقتصادية .

ــــ العوامل المالية أي المقدرة المالية ومرونة الموارد .

5 ـ ظاهرة تزايد النفقات العامة : إن ظاهرة ازدياد النفقات العامة ماهي إلا ظاهرة عامة ومستمرة في جميع الدول سواء كانت متقدمة أم نامية وأيا كان نظامها السياسي والاقتصادي ، وقد تأتي سنة معينة لا تزداد فيها النفقات العامة أو أنها تنخفض ، ولكن هذا لا يخل بالظاهرة العامة وهي الاتجاه المستمر في زيادة النفقات العامة وأول من لاحظ ظاهرة تزايد النفقات العامة هو الاقتصاد الألماني فاجنر سنة 1892 .

ويمكن أن تكون هذه الزيادة ظاهرية أو حقيقية :

**أ ـ الزيادة الظاهرية :** ونقصد بها زيادة وتصاعد الإنفاق العام عدديا دون أن يقابل ذلك زيادة وتحسن فعلي وملموس في حجم ومستوى الخدمات المقدمة ، ومن أهم أسباب هذه الزيادة نجد :

* **تدهور قيمة النقود** : المقصود بتدهور قيمة النقود هو انخفاض قوتها الشرائية ، مما ينجم عنه انخفاض في مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها ، وبمعنى آخر هو ارتفاع أسعار السلع والخدمات ، و بذلك تدفع الدولة قيم نقدية أكبر من القيم النقدية التي كانت تدفعها سابقا للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات ، وبالتالي الزيادة في هذه الحالة هي زيادة ظاهرية إذ لا يترتب عليها أية زيادة في المنفعة الحقيقية.
* **تغير طرق المحاسبة المالية :** كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية ، أي تخصيص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثم لم تكن تظهر جميع نفقاتها في الميزانية العامة مما كان يجعل النفقات الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها ، لكن بعد اتباع مبدأ عمومية الميزانية الذي يوجب ظهور كافة نفقات الجماعات المحلية وإيراداتها في الميزانية ظهرت نفقات عامة كانت تنفق من قبل ولم تكن تظهر في الميزانية وعليه فإن الزيادة في النفقات في هذه الحالة تعتبر زيادة ظاهرية اقتضتها تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.
* **النمو الديمغرافي والتوسع الإقليمي** : من الطبيعي أن يؤدي النمو الديمغرافي والتوسع الإقليمي إلى تزايد النفقات العامة نتيجة زيادة الحاجات فمثلا زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم كمصاريف الرعاية الصحية ، التلقيح ضد الأمراض ، بعدها زيادة عدد المتمدرسين و ضرورة بناء مدارس جديدة .........الخ .

**ب ـ الزيادة الحقيقية : و**ﻳﻘﺼﺪ يها زيادة اﻠﻨﻔﻘﺎﺕ ﺍﻟﻌﺎﻣﺔ مع زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات ومن أهم أسبابها نجد :

* **أسباب اقتصادية** : وتتعلق بزيادة حجم الإستثمارات الإقتصادية والتوسع في المشروعات العامة لتحقيق التنمية الإقتصادية .
* **أسباب اجتماعية :** وتتعلق بزيادة الوعي الإجتماعي الذي أدى إلى زيادة النفقات المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية ، ...........الخ .
* **أسباب سياسية** : وتتعلق بانتشار مبادئ الديمقراطية ناهيك عن زيادة نفقات التمثيل الدبلوماسي .
* **أسباب إدارية** : وتتعلق بتعدد الأجهزة الإدارية وزيادة عدد الموظفين ، ..........الخ .
* **أسباب عسكرية** : وتتعلق باتساع نطاق الحروب و الإضطرابات السياسية والتحديات الأمنية التي تعيشها الدول في الوقت الراهن مما يجعلها ترفع من حجم انفاقها العسكري .